

## في ضوء الاعتماد عليها لملاحقة التطورات

## حماية الموازنات الحكومية من التجاوزات الإلكترونية تتطلب تشريعاً

كثبت سمر أمين:

العام، إلا أنه لا يزال هناك دول كثيرة تتأخر عن الركب ولا تستطيع ملاحقة التطور المتسارع في هذا المجال، وتواجه العديد من التحديات أبرزها: عدم القدرة على تحقيق الأمن السبراني، الذي يضمن سلامة المعاملات وذلك للتكلفة العالية التي يتطلبها هذا الأمر، وعدم تحقيق القدر المطلوب من الشمول الرقمي، وذلك من خلال توسيع نطاق استخدام الإنترنت لأكبر عدد من المواطنين وتخفيض تكلفته إلى الحد الأدنى، إضافة إلى ضعف القدرات المؤسسية لدى الوحدات الحكومية، وعدم استيفاء البنية التحتية اللازمة للاعتماد

على التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات الحكومية. وذكرت دراسة اقتصادية صادرة عن صندوق النقد العربي، عن كيفية مواجهة التحديات التي تواجه التحول للتقنية الرقمية، وذلك من خلال تضمين المناهج الدراسية لمواد علمية حول كيفية التعامل مع الخدمات الحكومية بصورة رقمية، وتنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لكافة العاملين بالحكومة لتعميق معرفتهم بالوسائل التقنية الحديثة ودعم تكلفة النفاذ لشبكة الإنترنت وتوسيع نطاق الاستفادة منه ليعطي أكبر شريحة ممكنة من المواطنين.

تواجه الموازنات الحكومية ومراقبتها في ظل تطبيق التقنيات الحديثة مجموعة من التحديات والمعوقات نظراً لما تشتمل عليه الثورة التقنية من عمليات هائلة وتغيرات تؤثر في الغالب بالسلب على تقديم الخدمات عبر نظم المعلومات الإلكترونية.

وعلى الرغم من المزايا المتعددة للتحول للتقنيات الرقمية، ومساهمتها بصورة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والتصحيح الأمثل للموارد، وتحسين كفاءة النفقات

## تحديات تواجه تطبيق التقنيات الحديثة

## في المالية الحكومية

لاشك أن تطبيق التقنيات الحديثة في تخطيط وإعداد ومراقبة الموازنات الحكومية، إضافة إلى تقديم الخدمات الحكومية، يجب أن يكون في مقدمة أولويات الحكومة، خاصة وأن هذا التوجه لم يعد اختياراً ولكنه أصبح امراً واقعاً لابد من الأخذ به الاعتبار بحكم الثورة التقنية التي غزت العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر قد تم تداركه من جانب غالبية الحكومات على مستوى العالم، إلا أن درجة الاستجابة لهذا التحول متفاوتة من دولة لأخرى، وتتوقف درجة الاستجابة على درجة تطور الأطر المؤسسية والتشريعية وحتى السياسية لقبول هذا التحول، إضافة أمر آخر، وهو مدى قدرة الكوادر البشرية الحكومية على مواكبة هذا التحول والتعامل مع الوسائل التقنية الحديثة في إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنات الحكومية، وتقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً للمواطن.

وفي ذات السياق، يتطلب التحول إلى استخدام الوسائل التقنية الحديثة في تقديم الخدمات الحكومية وتحمل تكلفة عالية في البداية، تتمثل في استحداث البنية التحتية اللازمة، بما يشمل شبكات الاتصال والأجهزة والتأهيل والتدريب للكوادر الحكومية، وإن كانت هذه التكلفة تتضاءل أمام المنافع الكبيرة التي ستحصل عليها الحكومات على المدى المتوسط والطويل.

ويجب إعداد برنامج توعية شامل ومتدرج ويتناسب مع كافة المستويات الإدارية للحد من تداعيات عدم استجابة بعض الموظفين والمسؤولين الحكوميين، للاستعانة بالتقنيات في تقديم الخدمات الحكومية بإطار نظام متكامل لأدلة المعلومات المالية الحكومية، لتخوفهم من فقدانهم لبعض صلاحياتهم التي يتمتعون بها في ظل النظم التقليدية.

ولا تقتصر متطلبات نجاح الحكومات في تطبيق التقنيات الحديثة على تقديم خدمات على توافر النظم المعلوماتية والكوادر المؤهلة والاستعدادات التنظيمية الحكومية والمؤسسية داخل الحكومة فقط، وإنما يتطلب الأمر توافر درجة ملائمة من الوعي لدى مستخدمي الخدمات الحكومية، بأهمية وفوائد الحصول على الخدمات بصورة الكترونية وهو ما يعرف بالشمول الرقمي أوتعزيز إمكانية الاستفادة مستهلكي الخدمات الحكومية من التقنيات الرقمية.

والتحصيل الضريبي من المشكلات الشائعة بإطار ترقية النظم الضريبية، فالاعتماد على الوسائل التقليدية في تنفيذ هذه المراحل تتسم بالتكلفة العالية وعدم الكفاءة، حيث أن حصر المكلفين بالضريبة من خلال الزيارات الميدانية للفساد والمجاملات يكتنفه الكثير من القصور، في حين أن الاعتماد وإساعا على الوسائل الرقمية مثل الرقم الضريبي المستند إلى الرقم القومي للمواطن للوصول بصورة دقيقة لهؤلاء الذين يقومون بتعاملات لاتمام كافة التعاملات التي تدخل ضمن التي تستحق عنها ضريبة، من خلال كيبانات غير مسجلة وغير مرضح لها بالعمل، وبالتالي تسهم الوسائل الرقمية في توسيع مظلة المشمولين بالضريبة، ويحد من نطاق الاقتصاد غير الرسمي، أو غير

## الوسائل الرقمية تسهم في توسيع مظلة

## المشمولين بالضريبة

المنظم.

وفيما يتعلق بعمليات الربط الضريبي فإن الاعتماد على الوسائل التقليدية يسفر عن تقديرات جزافية للوعاء الضريبي يسفر عن لجوء المكلفين بالضريبة إلى التحايل والتهرب عن فئاعة بأن ذلك لا يعد مخالفة للقوانين أو القيم الاجتماعية وإنما وسيلة لرفع الظلم الواقع عليهم نتيجة أخطاء في الربط الضريبي، لاسيما وأن الاعتماد على الوسائل التقنية في عمليات التحصيل كالدفع من خلال بطاقات الدفع يوفر نسبة كبيرة من الكلفة، ويوفر قدراً من الموارد في توقيتات مناسبة، حتى لو تم منح مستخدمي الوسائل الإلكترونية تخفيضا في قيمة المستحقات الضريبية عليهم لن يصل إلى كم التكلفة التي تحملها الدولة لتحويل المستحقات الضريبية.



• التحول الرقمي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي

## ضرورة إعداد خطط مسبقة لتهيئة بيئة عمل غير ورقية

## في المؤسسات المالية

ولا تقتصر التحديات في التحول إلى الاقتصاد الرقمي، على عملية إدخال التكنولوجيات الرقمية في الجهات الحكومية والعامه، بل يمتد ليشمل كيفية إدماج جمهور المتعاملين وموظفي الحكومة والقطاع العام في البيئة الرقمية، وهو ما يتطلب إدخال تعديلات جذرية على مسارات العمل، وتسلسل العمليات، والمنهجيات والأطر، لتتناسب مع طبيعة البيئة الرقمية التي تتميز بسرعة التطور وضرورة التكيف السريع مع المستجدات المتعلقة وتوقعات المستعملين واحتياجاتهم.

ويتطلب هذا الأمر أن تكون استراتيجيات الحكمة الرقمية جزءاً من سياسات التحديث وتصميم الخدمات الرئيسية بحيث يتم إدراج جمهور المستفيدين من الخدمات الحكومية في تصميم مسارات العمل والإجراءات والوسائل المستخدمة، حيث يتطلب هذا التحول تخطي لسياسات استخدام التكنولوجيات الرقمية في جميع المجالات.

وتأتي التحديات المرتبطة بدمج الحكومة الرقمية في الاستراتيجيات العامة لإصلاح القطاع العام، حيث يتطلب ذلك وجود نضج تنظيمي للقطاع العام، واتساق بين القواعد والهيكل ونماذج إدارة المخاطر مع الرؤية الاستراتيجية للحكومة الرقمية.

مسبقة لتهيئة بيئة عمل غير ورقية في المؤسسات المالية الحكومية، وهو يعدد به كعنصر مهم وضروري لنجاح إدارة المعلومات وإدارة المحتوى في المؤسسة، وغالبا ماتتطلب هذه الخطوة تكلفة كبيرة ووقتا طويلا وهو ما قد لا يتوافق لدى العديد من المؤسسات الحكومية.



• التحول الرقمي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي

على النسخة الإلكترونية منها قبل توافر العمل بألية التوقيع الإلكتروني والتوثيق الإلكتروني للعقود والذي يتطلب تغييرات في الأطار القانوني المنظم لعمل هذه تحديا بحكم طبيعة عملها كالأدرات الهندسية وإدارات المشتريات وإدارات الائتمان التي يرتبط عملها بوجود عقود ورقية لا يمكن الاعتماد

على الرغم من أهمية التحول نحو بيئة غير ورقية لضمان نجاح التحول إلى الإدارة الإلكترونية للمالية الحكومية، إلا أن بعض المؤسسات الحكومية قد تجد تحديا بحكم طبيعة عملها كالأدرات الهندسية وإدارات المشتريات وإدارات الائتمان التي يرتبط عملها بوجود عقود ورقية لا يمكن الاعتماد

## إدارة استخدام التقنيات الحديثة تحد من المخاطر المرتبطة بها

يخلق نوعاً من الفجاعة الائتمانية، ويقلل من توافر الائتمان الموجه للاستثمارات الحقيقية القادرة على تحقيق النمو الشامل والمستدام القادر على خلق فرص العمل المنتجة. وكما تنشأ المخاوف من عمليات الاحتيال، والهجمات الإلكترونية على المؤسسات المالية وعلى القطاعات الأخرى التي تتم من خلالها المعاملات المالية الإلكترونية والتقنيات المبكرة التي يستخدمها القراصنة في سرقة بيانات البطاقات الإلكترونية وبيانات الائتمان مع زيادة درجة التقدم في التقنيات المالية، ولأسبابا وأن الإجراءات الكفيلة بالحد من هذه الممارسات تتطلب إنفاق مبالغ ضخمة على صعيد الخدمات الحكومية، فلا بد من تعاون وثيق بين وزارة المالية والقطاع المصرفي، خاصة البنك المركزي.

من مميزات التوسع في التمويل الرقمي، إتاحة الفرصة لظهور مقدمي التمويل غير التقليديين شركات تحويل الأموال، وشركات الإيداع والأقراض، كما يمكن لمتاجر التجزئة الضخمة اللجوء إلى استخدام أساليب التمويل التي تصدرها تلك الشركات، بحيث يقتصر التعامل عليها لتمويل مشترياتهم من الشركة لمحاظ المالية التي تمكن عملاءها من الشراء بالخصم على أرصدة بطاقتهم.

فإن توافر البيانات الكبيرة وسهولة منح الائتمان باستخدام التقنيات الرقمية، قد يسهمان في تشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان لأعداد كبيرة من المقترضين، لكنها في مجملها تشكل مبالغ هائلة من الائتمان قد يسفر عنه إفراط المؤسسات المصرفية وغير المصرفية في منح الائتمان، ما

## انعكاس منحني العائد على سندات الخزنة الأميركية

## مخاوف تباطؤ الاقتصاد العالمي

## تشعل موجة من تجنب المخاطر

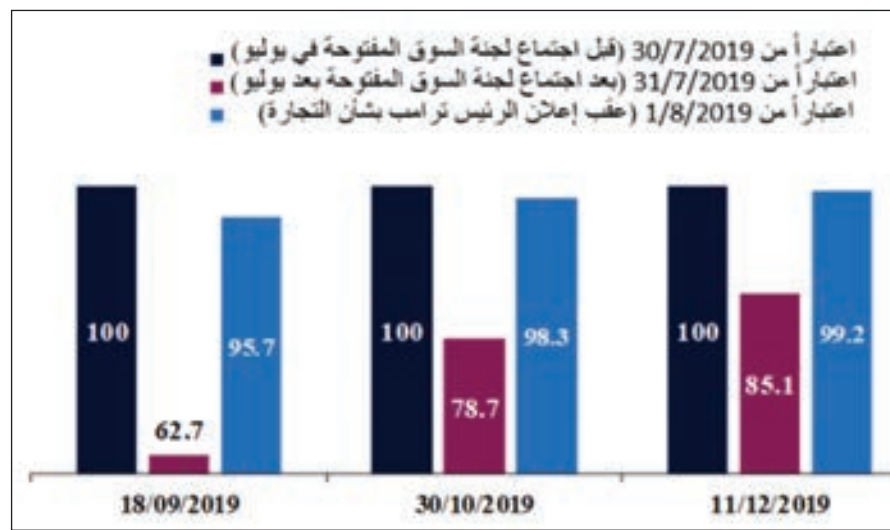
عماماً إلى أدنى مستوياته المسجلة على الإطلاق متراجعا إلى أقل من 2%، أما على صعيد الأسهم، فقد كان التقب هو السمة الرئيسية في وول ستريت. حيث ارتفع مؤشر داو جونز بنحو 390 نقطة بعد إعلان ترامب عن تأجيل فرض الرسوم الجمركية الإضافية على الصين. إلا أن ذلك لم يدم طويلا حيث فقد المؤشر 556 نقطة في اليوم التالي على خلفية المخاوف المتعلقة بالنمو العالمي، بحسب تقرير البنك الوطني.

وعلى صعيد السياسة النقدية، يتجه سوق العقود الآجلة إلى تسعير إمكانية قيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة في اجتماعه المقبل المقرر عقده في سبتمبر بنسبة 100%. وعلى الرغم من أن البيانات الصادرة من الولايات المتحدة ما زالت تبثع على التفاؤل، إلا أن المتداولين قاموا بتسعير إمكانية خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس بنسبة 37%. في حين يتوقع 63% خفضا بواقع 25 نقطة أساس. وفي ظل تزايد الضغوط اليومية من جهة الرئيس الأميركي ترامب على الاحتياطي الفيدرالي لتيسير السياسات النقدية بوتيرة أسرع، سوقم أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح بتقييم تداعيات الحرب التجارية بعناية إلى جانب انعكاس منحني العائد قبل اتخاذ قرار بشأن أسعار الفائدة الأميركية.

وعلى خلفية ذلك الأوضاع، تراجعت عائدات السندات الحكومية الأميركية والبريطانية لأجل 10 سنوات إلى أقل من عائدات الإصدارات ذات الاستحقاق -تصير الأجل- وتاريخيا، يسبق هذا الانعكاس في الأغلب حدوث حالة من الركود الاقتصادي، ويأتي انخفاض معدل سندات الخزنة الأميركية لأجل 10 سنوات إلى مستوى أدنى من تلك المسجلة بعد عامين للمرة الأولى منذ العام 2007، هذا في الوقت الذي انخفض فيه العائد على السندات الأميركية ذات فترة استحقاق 30

## تصعيد ترامب الحرب التجارية مع الصين

## أدى إلى ارتفاع الطلب على الملاذات الآمنة



الاقليمية خفض الأخير لسعر الفائدة. لم تسفر الردود الأولية للسوق على نتائج اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة عن تشديد غير منظم في أوضاع السوق المالية. وذلك كان من شأنه أن يمنع بنك الاحتياطي الفيدرالي المزيد من المرونة لضبط السياسة المالية على أساس البيانات.

ولاً، ونظراً لأن الأفعال تتحدث بصوت أعلى من الكلمات، فقد خفضت اللجنة الفيدرالية أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس فقط بدلاً من 50 نقطة أساس التي توقعها بعض مديري السندات الرسمي والمؤتمر الصحافي لم تكن توحى بتساهل كبير في موقف بنك الاحتياطي الفيدرالي. وقد وصف البيان تخفيض سعر الفائدة بأنه «تعديل منتصف الدورة»، وليس بداية دورة من التخفيف، كما تم تخفيف الإشارة إلى الإجراءات المستقبلية والحاجة إلى مراقبة البيانات الواردة.

وقد تأكد هذا أكثر بعدم وجود إجماع داخل بنك الاحتياطي الفيدرالي حول كيفية المضي قدماً في هذا التعديل. فقد عارض العديد من محافظ بنك الاحتياطي

في إشارة إلى مواصلة المستثمرين دعم أكبر اقتصاد على مستوى العالم، حيث ارتفعت مبيعات التجزئة الرئيسية بنسبة 0.7% في يوليو، متجاوزة معدلات النمو المسجلة في الشهر السابق، كما تخطت توقعات الاقتصاديين مسجلة نمواً بنسبة 0.3%. إلا أن التضخم الأساسي سجل مفاجأة على طريقة المبيعات حيث ارتفع بنسبة 1%، أعلى بكثير من نسبة 0.4% المتوقعة من قبل الأسواق، وتأتي تلك الأرقام المتفائلة في أعقاب انتعاش قطاع الصناعات التحويلية، حيث بلغت قراءة مؤشر فيلي فيد الصناعي 16.8 نقطة في وقت كان السوق يتوقع فيه قراءة قدرها 10.1 نقاط.

وأوضح التقرير، أن مؤشر أسعار المستهلكين ارتفع في الولايات المتحدة بنسبة 0.3% في يوليو بما يتماشى مع التوقعات ومتخطياً معدل النمو المسجل في يونيو بنسبة 0.1%. كذلك شهد مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي -الذي يستثنى تكاليف الغذاء والطاقة- أقوى زيادة له منذ ديسمبر 2018 بنمو بلغت نسبته 2.2%. ووفقاً لمكتب إحصاءات العمل، كان نمو الأسعار واسع النطاق حيث ارتفعت في قطاعات الإسكان والرعاية الطبية والأثاث المنزلي والملابس والعناية الشخصية. وربما لا يكون لتكثير الزيادات تأثير كبير في تحريك التوقعات بشأن خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة مرة أخرى خلال الشهر الماضي وذلك التجارية المتفائلة.

تراجع الرئيس الأميركي دونالد ترامب خطوة إلى الوراء في نزاعه مع بكين، حيث أعلنت إدارة ترامب عن تأجيل فرض رسوم جمركية بنسبة 10% على بعض الواردات من السلع الاستهلاكية الصينية، كما توعد قبل أسبوعين، حتى شهر ديسمبر المقبل. وقد تم فرض رسوم جمركية بنسبة 25% بالفعل على بضائع صينية بقيمة تقارب نحو 250 مليار دولار، وكان صندوق النقد الدولي قد وصف الشهر الماضي التوترات التجارية بأنها أحد أكبر المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي. وقام بخفض توقعاته للنمو للمرة الثالثة، وبعد صدور تلك الأخبار، ارتفعت الأسهم وغمرت الأسواق العالمية معنويات المخاطرة، إلا أن تأثير تلك الخطوة الإيجابية لم تدم طويلاً حيث ساهمت البيانات الصادرة من الصين وألمانيا في زيادة المخاوف بشأن النمو العالمي ودفعت المستثمرين للفرار إلى أصول الملاذ الآمن.

وعلى خلفية ذلك الأوضاع، تراجعت عائدات السندات الحكومية الأميركية والبريطانية لأجل 10 سنوات إلى أقل من عائدات الإصدارات ذات الاستحقاق -تصير الأجل- وتاريخيا، يسبق هذا الانعكاس في الأغلب حدوث حالة من الركود الاقتصادي، ويأتي انخفاض معدل سندات الخزنة الأميركية لأجل 10 سنوات إلى مستوى أدنى من تلك المسجلة بعد عامين للمرة الأولى منذ العام 2007، هذا في الوقت الذي انخفض فيه العائد على السندات الأميركية ذات فترة استحقاق 30

قال تقرير صادر عن QNB أن أسواق السندات كانت متقلبة بشكل خاص خلال الأيام الأخيرة. في الواقع، وعلى مدار الـ 72 ساعة من 30 يوليو إلى 1 أغسطس، تراجعت توقعات السوق بشكل كبير حيال المسار المستقبلي لأسعار الفائدة الأميركية.

وجاءت الحركة الأولى عقب اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بتاريخ 30-31 يوليو، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من 10 سنوات. وتم تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية بالتخفيض بنسبة 25 نقطة أساس إلى 2.00 إلى 2.25%.

كما قررت وتوقعات التضخم، وضعف بيانات التصنيع الأميركية. على الرغم من قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي، فسرت الأسواق البيان الرسمي للبنك على أنه «متشدد بشكل معتدل». وبعد اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، تراجعت ثقة السوق في حدوث تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة مع تراجع كبير في الاحتمال الضمني لخفض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية. وقد تراجع احتمال خفض أسعار الفائدة في الاجتماعات القادمة للجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في سبتمبر وأكتوبر وديسمبر من 100% إلى 62.7% و78.7% و85.1% على التوالي. نتيجة لذلك، تبرزت قيمة الدولار الأمريكي وزاد تقوس منحني عوائد السندات الأميركية.

أدى عاملان إلى قيام السوق بإعادة التسعير على أساس أسعار الفائدة المعتلة من قبل بنك الاحتياطي على النحو المذكور.